

الدرس الأول : الجذور التاريخية لحوكمة الشركات.

إنطلاقاً من تعريف الحوكمة بصفتها ذلك الفعل أو العملية التي تهدف إلى التحكم والسيطرة، يمكن القول أن الحوكمة تمارس منذ ظهور الحضارة الإنسانية، حيث يخبرنا التاريخ عن نماذج الحوكمة التي ما فتئت تتطور وتتبلور عبر المراحل الزمنية المتعاقبة¹.

تعود الجذور التاريخية لحوكمة الشركات إلى البوادر الأولى لظهور حالات انفصال الإدارة عن الملكية، إذ أنه منذ عهد التجارة البرية عن طريق القوافل و التجارة البحرية عن بواسطة تجهيز السفن، ساد الانفصال بين أصحاب حقوق الملكية والمتعاملين بها. حيث أنه وبسبب عوامل طول الوقت المطلوب لإتمام هذه العمليات، ارتفاع المخاطر المرتبطة بها و ضخامة الأموال المسخرة فيها، كان المسؤول عن الشحنة في الغالب لا يملك لا البضاعة المشحونة ولا وسيلة الشحن.

هذا وأدت ممارسة هذان الشكلان من التجارة في الأنحاء البعيدة إلى ظهور العديد من الإشكاليات التي ترتبط في مجملها بانفصال الإدارة عن الملكية وتطوير العديد من القواعد والمبادئ في إطار قانون القوافل والقانون التجاري البحري، ومن أحسن الأمثلة على الاهتمام بحوكمة الشركات في ذلك العصر الشركة الإنجليزية للهند الغربية التي تبنّت منذ سنة 1915 نظاماً داخلياً مبني على أساس انفصال الإدارة عن الملكية، كمايلي:

- مجلس ملاك يتمتع بصلاحيات إشرافية وتوجيهية؛
- مجلس مديرين يتكون من أعضاء منتخبين من طرف مجلس الملاك ويمارس مهام إدارية تنفيذية؛

كذلك شكلت العلاقة بين أصحاب الأراضي الزراعية من جهة وأصحاب المشاريع الزراعية والأطراف الأخرى، وما نجم عنها من إشكاليات مرتبطة بالحوكمة واقتسام الغلة مجالاً خصباً لتطور القانون الزراعي وقواعد وآليات ممارسة الحوكمة في شركات القطاع الزراعي.

لكن الطفرة النوعية التي عرفتها حوكمة الشركات، كانت مع نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر وما صاحب هذه الفترة من ثورات صناعية متعاقبة شكلت عاملاً أساسياً في تطور الرأسمالية الغربية وتبلور مبادئها القائمة حتى يومنا هذا. ففي هذه المرحلة زادت حاجة المؤسسات إلى رؤوس الأموال، ولم تكن البنوك وحدها قادرة على تلبية هذه الاحتياجات المتزايدة، بل تطلب الوضع اللجوء إلى

¹ - John Colley, Wallace Stettinius , Jaqueline Doyle, George Logan, What is Corporate Governance, McGraw-Hill, p 02.

البورصات وفتح رأسمال المؤسسات للجمهور، وهو ما ترتب عنه بداية تكريس مبدأ انفصال الإدارة عن الملكية في شركات الأموال وما يتبعه من إشكاليات حوكمة الشركات.

هذا على مستوى واقع الشركات التجارية، أما على المستوى الأكاديمي فيعتبر الاقتصاديان الأمريكيان الشهيران أدولف بارل A.Berle وجارديني مينز G.Means هما أول من أشار سنة 1932 إلى خاصية انفصال الإدارة عن الملكية في الشركات الأمريكية الكبيرة والتي تمتاز بخاصية تشتت الملكية، وهي الخصائص التي جعلت من هذه الشركات أرضاً خصبة لنمو رأسمالية إدارية لا يهتمها سوى تحقيق مكاسب شخصية لأعضاء الفرق الإدارية لهذه الشركات، حتى ولو كان ذلك على حساب مصالح المساهمين.

لكن الإطار النظري المتكامل لحوكمة الشركات لم يرى النور إلا مع ظهور نظرية الوكالة من طرف جنسن Djensen و ميكلينج Meckling سنة 1976، حيث اقترحت هذه النظرية مجموعة من الآليات التي تسمح بالتقليل من تكاليف الوكالة الناتجة عن صراع المصالح بين المدراء والمساهمين، والتي يتمثل سببها بالأساس في انفصال الإدارة عن الملكية. وتتمحور هذه الآليات حول كفاءات التحفيز و/أو الرقابة على الإدارات في الشركات من أجل دفعها إلى تحقيق هدف تعظيم ثروة المساهمين الذي أُنْدبِت من أجله.